منظمة الجهاد الاسلامي (**المصدر نفسه**، ٢/٤/١٩٩٠). وأكدت مصادر محلية ان الحكومة الاردنية قد اتصلت بكل من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين والجبهة الشعبية ـ القيادة العامة في دمشق، للحصول منها، جميعاً، على ضمانات بعدم تنفيذ عمليات عسكرية عبر الاردن. وقد سبق ذلك ان أُحبطت محاولة تسلل عبر الحدود السورية ـ الاردنية، في ٢٣ آذار (مارس)، بينما نجحت القوات الاسرائيلية باعتقال مجنّد اردني يحمل بندقية «م ـ ١٦» كان عبر نهر الاردن قبالة الكرامة ـ العوجا، في مطلع الشهر الحالي (**المصدر نفسه**، ٢٤/٣/١٩٩٠ و٢/٤/١٩٩٠).

وفي المقابل، صرّح قائد احد أجنحة الجهاد الاسلامي، الشيخ اسعد التميمي، ان منظمته قد نفّذت تسع عمليات مسلّحة في العام ١٩٨٩، ولكنها تعارض العمل عبر الحدود الاردنية (**المصدر نفسه**، ٩/٤/١٩٩٠). ولم يُعرف ما اذا كان ذلك الجناح هو الذي أعلن اطلاق صواريخ كاتيوشا على غرب الجليل انطلاقاً من الجنوب اللبناني، في السادس من الشهر. كذلك أُصدرت تصريحات غربية واسرائيلية حول دور «فتح» في النشاط المسلّح. فمن جهة، أكد تقرير لوزارة الخارجية الاميركية، أُصدر في ٢١ آذار (مارس)، التزام م.ت.ف. بعدم تنفيذ العمليات الارهابية (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ٢٢/٣/١٩٩٠). وقد صرّح رئيس الاركان الاسرائيلية، الجنرال دان شومرون، في اليوم عينه، ان «فتح» لا تشنّ الهجمات الارهابية أو الحدودية (**فلسطين الثورة**، ١/٤/١٩٩٠)؛ غير انه لم يوضح تماماً اذا كان يستثني داخل الارض المحتلة من ذلك التصريح؛ اذ انه لم يشر الى الاعمال المسلّحة هناك، علماً بأن مكتب رئيس الوزراء، اسحق شامير، قد اتهم م.ت.ف. بالمسؤولية عن عدد من العمليات التي تمّ تنفيذها خلال العام ١٩٨٩، من اصل ١٣ حادثة القاء مولوتوف داخل ارض ١٩٤٨ و١٧ هجوماً حدودياً، حسب تأكيده (**الحياة**، ٢٢/٣/١٩٩٠).

القمع الاسرائيلي

مع سعي سلطات الاحتلال الى تقليص حجم الاصابات الفلسطينية، مؤخراً، نظراً الى العواقب الاعلامية، والسياسية، تراجعت وتيرة سقوط الشهداء داخل فلسطين المحتلة، حيث يظهر من الاحصاء اليومي استشهاد ستة عشر مواطناً، ممّا رفع المجموع العام الى ٨٥٩ منذ بدء الانتفاضة. كما تراجع معدّل سقوط الجرحى، مقارنة بالشهور القليلة السابقة، التي كانت شهدت تصاعداً حادّاً منذ الصيف الماضي، علماً بأنه أُصيب، على الرغم من ذلك، مئة فلسطيني بجروح مختلفة، في ٢١ آذار (مارس) وحده، و٣٧ في الثالث من نيسان (ابريل)، وما يزيد على العشرين في كل من الخامس والسادس من الشهر عينه. انما ينبغي الاشارة، في السياق اياه، الى الممارسات الاجرامية لبعض الافراد والاجهزة في الجيش الاسرائيلي؛ اذ ان أربعة من الشهداء الفلسطينيين، بينهم طفل، لقوا مصرعهم نتيجة دهسم من قبل السيارات العسكرية، وذلك في ١٧ (شخصيان) و١٨ و٢٣ آذار (مارس)، بينما استشهدت امرأة مسنّة، بسبب الضرب المبرح، في ٢٢ منه (**ميدل ايست انترناشونال**، ٣٠/٣/١٩٩٠).

كما تجدّدت ظاهرة «فرق الموت» الرسمية، أي الجنود أو رجال المخابرات المتنكرين بالزي المدني، حيث هاجمت مجموعة منهم بعض الشبان الناشطين في اللجان الشعبية في قصبة نابلس، في ٢٢ آذار (مارس)، وأطلقت النار عشوائياً عليهم دون انذار، ممّا أدّى الى استشهاد اثنين منهم (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ٢٣/٣/١٩٩٠). وقد ادّعت اسرائيل بأن هؤلاء من أعضاء فرقة «الفهود السود» التابعة لـ «فتح»، علماً بأن الجنود اصابوا خمسة مواطنين آخرين ايضاً (**ميدل ايست انترناشونال**، ٣٠/٣/١٩٩٠). ثمّ حصلت عملية مشابهة في الخامس من نيسان (ابريل)، حين أقدم المتنكرون الاسرائيليون على اغتيال ناشط، من مخيم الجلزون، وسط مدينة رام الله، وذلك برصاصة واحدة في العنق، من مسافة مباشرة (**الحياة**، ٦/٤/١٩٩٠). ويذكر ان هذا هو الشهيد العشرون الذي سقط برصاص «فرق الموت» منذ بدء الانتفاضة (**فلسطين الثورة**، ٨/٤/١٩٩٠).

على الرغم من السعي الاسرائيلي الى «ضبط» العنف المسلّح للجيش وتحديد قنواته، فقد